

الطريق إلى محاسبة التحوط

صالح الصانع



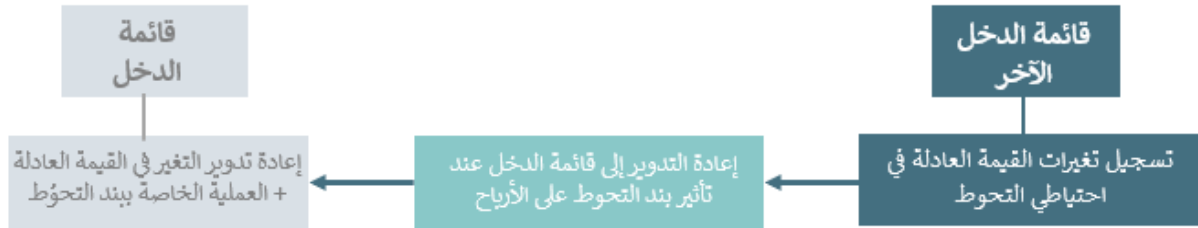
٦ إبريل ٢٠٢٣

خلال الشهر الماضي، شهد العالم حالة من الذعر المصرفي عندما قام مودعو بنك سيليكون فالي (SVB) بسحب ما قيمته ٤٢ مليار دولار (~٢٥٪ من الودائع) في يوم واحد، ما خلق واحدة من أكبر عمليات السحوبات المدفوعة بالذعر (Bank run) في التاريخ. وقد أشعلت شرارة التهافت هذه على عمليات السحب بسبب أنباء عن محاولة البنك زيادة رأس المال لتعويض ١,٨ مليار دولار من الخسائر الناجمة عن بيع استثمارات في السندات الحكومية، والمصنفة محاسبياً كأوراق مالية متاحة للبيع (AFS). يمكن تصنيف الأوراق المالية في التقارير المالية للبنك تحت فئتين، أوراق مالية متاحة للبيع (AFS) أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (HTM). يتم حساب القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع، حيث يتم تحديد القيمة العادلة (MtM) في كل فترة محاسبية ويتم تسجيل الأرباح/الخسائر في القوائم المالية. أما الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، فتسجلها يتم حسب القيمة الدفترية ويتم قياسها حسب تكلفة الإطفاء. عندما بدأت أسعار الفائدة بالارتفاع، لم تنعكس أي تعديلات على القيمة العادلة (MtM)، ولم يتم الشعور بأي خسائر لتلك الأوراق المالية المحفوظة حتى تاريخ الاستحقاق والتي مثلت ما يقارب ٧٦٪ من الأوراق المالية الاستثمارية لبنك SVB حسب تقرير نهاية السنة المالية ٢٠٢٢. إن ما حصل يزيد من أهمية فهم كيفية تسجيل الأوراق المالية وكيفية الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة في القوائم المالية.

فيما يخص المشتقات المالية، فالأرباح والخسائر يجب أن يتم عكسها في قائمة الدخل. لكن، من خلال تطبيق محاسبة التحوط فإنه يمكن حفظ التغيرات في القيمة العادلة للمشتق في قائمة الدخل الأخر. إن الغرض الرئيسي من محاسبة التحوط هو عكس أنشطة إدارة المخاطر للمنشأة في بياناتها المالية. ومن خلال القيام بذلك، فإنها تقلل بشكل ملحوظ من التذبذبات في قائمة الدخل. على الرغم من أن تطبيق محاسبة التحوط يظل خياراً غير إلزامي، إلا أن العديد من الشركات تفضل تطبيقه من أجل إنشاء مواءمة بين أهدافها الخاصة بإدارة المخاطر والعمليات الخاصة بالمشتقات المالية.

إن تطبيق محاسبة التحوط يجب أن يتم بالامتثال للمعيار المحاسبي IFRS9. إن المعيار يذكر لنا ثلاثة أنواع لمحاسبة التحوط وهي تحوط القيمة العادلة، صافي التحوط الاستثماري والنوع الأخير والأكثر انتشاراً هو تحوط التدفقات النقدية. وسيكون التركيز في ماتبقى من المقالة على النوع الأخير.

من خلال تطبيق محاسبة التحوط يتم تخصيص المشتق المالي كأداة تحوط تتطابق أحكامه الأساسية مع البند (التعرض) الذي تم التحوط منه (كقرض عائم) باستثناء حركة القيمة العادلة حيث يعاكس واحدهم الآخر. أضف إلى ذلك، أي ربح أو خسارة تتبع للمشتق المالي يتم حفظها في قائمة الدخل الآخر ليتم إعادة تدويرها لاحقاً إلى قائمة الدخل بنفس الفترة المحاسبية التي تتأثر بها قائمة الدخل بأي عملية خاصة ببند التحوط. هذا النوع من التزامن يخلق نوع من التعويض من شأنه التخفيف من التذبذبات على أرباح الشركة.



أين تكون البداية؟

إن اتخاذ قرار تطبيق محاسبة التحوط من عدمه يجب أن يتم أخذه بالاعتبار بشكل مبكر قبل الدخول بأي مشتق مالي. بمجرد وضع استراتيجية لإدارة المخاطر خاصة بالتحوط وقبل البدء بعملية التفاوض مع الأطراف ذوي العلاقة موفري منتجات التحوط. يجب التفكير بنوعية المشتق المالي والخصائص المختلفة التي قد يشتمل عليها المنتج.

بدءاً من اختيار نوع المنتج، عادةً ما تكون المنتجات البسيطة (plain-vanilla) متوافقة مع متطلبات محاسبة التحوط، ووضع هذه النقطة في الاعتبار سيجعل قدرة المنشأة على تطبيق محاسبة التحوط أكثر سهولة. من أكثر هذه المنتجات شهرة هي مقايضات أسعار الفائدة (Swaps) والتي تمثل ما يقارب ٨٦,٥٪ من إجمالي حجم التداول العالمي اليومي البالغ ٥,٢ تريليون دولار لأسواق مشتقات

أسعار الفائدة غير المدرجة، حسب التقرير الأخير لبنك التسويات الدولية في العام ٢٠٢٢ والذي يغطي فترة ثلاث سنوات. ومن المنتجات الأخرى أيضًا عقود الخيارات ذات الحد الأدنى أو السقف على أسعار الفائدة. وتطبيق محاسبة التحوط ممكن على هذه المنتجات، إلا أنه قد يكون أعقد قليلاً من مقايضات أسعار الفائدة وذلك بسبب الحاجة لحساب القيمة الخاصة بالخيار في العقد ومراعاة وجود علاقة غير خطية في هذه المنتجات. أما فيما يخص إدارة المخاطر الخاصة بأسعار صرف العملات، فالعقود الآجلة وعقود الخيارات أيضًا جميعها تعتبر منتجات صديقة لمحاسبة التحوط وتلي بشكل فعال حاجة الشركات للتخفيف من مخاطر التعرض لتقلبات أسعار الصرف.

إن تطبيق محاسبة التحوط يعتبر قرار اختياري عائد للشركة. ولكن، بمجرد أن يتم اتخاذ القرار بتطبيقها، فإنه يجب القيام بذلك وفق المعيار المحاسبي IFRS9.

الامتثال للمعيار

من أجل أن يتم اعتبار العلاقة التحوطية فعالة حسب المعيار IFRS9، يجب مراعاة بعض العوامل النوعية لتلبية متطلبات المعيار.

- وجود علاقة تحوطية بين المشتق المالي وبند التحوط

يجب أن يكون هناك توقع بأن القيمة العادلة لأداة التحوط والبند المغطى سوف تتحرك في اتجاهين متعاكسين، مما يؤدي إلى علاقة تسوية تقلل من المخاطر. من أجل أن تتحقق هذه العلاقة، يجب أن تتطابق الأحكام الأساسية كقيمة العقد ومدته والمعدل ذو الصلة (التعرض الذي يتم التحوط منه).

كما نشهد حاليًا نهاية الالايور تقترب، فإن تحول المؤشر يمثل تهديدًا قد يخل بمثل هذه العلاقة الاقتصادية. الجدير بالذكر، أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قدم إعفاء للكليات التي لديها عقود قديمة. حيث يمكن تعديل الشروط الأساسية للمشتق المالي (المعدل المرجعي لالايور) من دون الغاء العلاقة التحوطية.

- مخاطر الائتمان لتهيمن على تغيرات القيمة

وفقًا للمعيار، يجب حساب مخاطر عدم ايفاء اي من طرفي العقد الخاص بالمشتق المالي بالتزاماته من خلال حساب قيمة تعديل تقييم الائتمان الثنائي (BCVA). يتم احتساب تعديل تقييم الائتمان الثنائي (BCVA) فقط على عقود المشتقات غير المدرجة حيث تكون مخاطر الائتمان أكثر حضورًا مقارنة بالمشتقات المتداولة في البورصة.

جدير بالذكر، أن المعيار لم يضع تعريف محدد للمقصود بـ "تهيمن". ولكن، لا ينبغي أن يعزى التغير في القيمة العادلة للمشتقات إلى تعديل مخاطر الائتمان. بل يجب أن تكون الحركة في قيمة المشتق المالي مبررة بعوامل السوق، كأسعار الفائدة أو معدلات الصرف. إن قيمة تعديل مخاطر الائتمان قد تكون ذات أثر "مهيمن" على تغيرات القيمة في أوقات الأزمات كالأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٧-٠٨ أو أيضًا خلال العام ٢٠٢٠ عند بدء انتشار وباء الكوفيد.

- نسبة التحوط المخصصة تتماشى مع استراتيجية إدارة المخاطر

نظرًا لأن الانعكاس الدقيق لأنشطة إدارة المخاطر على البيانات المالية هو الغرض الرئيسي لمحاسبة التحوط، فإن المعيار المحاسبي يفرض وجود نسبة تحوط متوافقة مع سياسة إدارة المخاطر الخاصة بالشركة.

الرحلة عبر محاسبة التحوط

لنفترض الآن أن شركة قامت بالدخول في عقد مشتق مالي للتحوط من تعرض ما، واختارت أيضًا منتجًا صديقًا لمحاسبة التحوط مستوفيةً متطلبات المعيار IFRS9 المذكورة أعلاه. يأتي الآن الوقت لبدء إنتاج مخرجات محاسبة التحوط، والتي تتكون من مرحلة الإعداد الأولي التي تأتي في أول فترة محاسبية من بدء تطبيق محاسبة التحوط، متبوعة بمخرجات بشكل دوري للفترة المحاسبية التي تليها.

عادةً ما تكون المنتجات البسيطة (plain-vanilla) متوافقة مع متطلبات محاسبة التحوط

يمثل اختبار عدم الفعالية جزء أساسي من التقرير النهائي لمخرجات محاسبة التحوط، والذي يتم من خلال نهج يعرف بالمشتق الافتراضي. بما أن بند التحوط (كالقرض العائم) يقاس بتكلفة الاستهلاك في حين أن المشتق المالي يتم قياسه وفق القيمة العادلة خلال الفترة المحاسبية، فإنه من غير الممكن إجراء مقارنة متطابقة لأغراض محاسبة التحوط لإجراء اختبار عدم الفعالية. لهذا السبب أتي ممارسو المحاسبة بنهج المشتق الافتراضي، والتي تعتبر ممارسة شائعة في السوق على الرغم من عدم ذكرها في مؤلفات المحاسبة. وتكون البداية ببساطة من خلال إنشاء أداة تحوط (افتراضية) تقوم بشكل مثالي بالتحوط من المخاطر الأساسية. بعد ذلك، يتم احتساب حركة القيمة العادلة للمشتق الافتراضي والفعلي. وأي تغير في المشتق الفعلي أعلى من الافتراضي يمثل عدم فعالية يتم احتسابها في قائمة الدخل.

تطبيق محاسبة التحوط يساعد على إزالة العوامل الخارجية (كمخاطر السوق) التي قد تؤثر على الأرباح وتساعد بشكل أفضل على فهم أداء الشركة

في النهاية، قد يتساءل أحدهم، لماذا قد تتكبد الشركة عناء تحقيق هذه المتطلبات لتمثل لمعيار تطبيقه "اختياري" في الأساس؟ كما ذكرت سابقاً، تمكّن محاسبة التحوط المنشأة من تمثيل أنشطتها في إدارة المخاطر في بياناتها المالية. أيضاً تطبيقها يساعد على إزالة العوامل الخارجية (كمخاطر السوق) التي قد تؤثر على الأرباح وتساعد بشكل أفضل على فهم أداء الشركة، ولمثل هذه الأسباب **نطبق المعايير المحاسبية للتحوط.**

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع الأستاذ صالح الصانع، المستشار في شركة إحاطة المالية، على saleh.alsanea@ehata.com.sa، كما يمكنكم زيارة المقال على موقعنا [هنا](#).

نبذة عن شركة إحاطة

إحاطة هي شركة استشارية متخصصة في إدارة مخاطر السوق، ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية (ترخيص رقم ١٧١٨٣-٢٠). نحن ممارسون مستقلون يتمتعون بخبرة تغطي أسعار الفائدة والعملات الأجنبية والسلع والمشتقات المالية. نحن نعول على قدراتنا الفنية ومعرفتنا بالسوق لضمان حصول عملائنا على امتياز المشورة والرضا الذي يأتي معها.

إخلاء المسؤولية

إحاطة هي شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية (ترخيص رقم ١٧١٨٣-٢٠). يجوز لشركة إحاطة المالية فقط القيام بأنشطة الخدمات المالية التي تقع ضمن نطاق ترخيص هيئة السوق المالية. مقر العمل الرئيسي في المملكة العربية السعودية: طريق الملك فهد، مبنى أفينيو، الطابق الخامس ص.ب. ٢٤١١٠٦، الرياض ١١٣٢٢. أعدت شركة إحاطة المالية المعلومات الواردة في هذا المقال. وعلى الرغم من أنه يُعتقد أن المعلومات الواردة هنا موثوقة، فإن شركة إحاطة لا تُقدم أي إقرار بدقتها أو اكتمالها. ينبغي ألا تعتمد على هذه المقالة عند اتخاذ قرار بشأن إبرام معاملة مشتقات أو استثمار من عدمه. إذا لم تكن تمتلك الخبرة في المشتقات المالية والتحوط والاستثمار، أو إذا لم تكن قادرًا على فهم الشروط والمخاطر المتعلقة بمعاملات المشتقات، فيجب عليك الامتناع عن الدخول في هذه المعاملات. ينبغي لك استشارة الخبراء الاستشاريين في القانون والضرائب والمحاسبة فيما يتعلق بأي معاملة. ولا نتحمل، تحت أي ظرف من الظروف، نحن أو أي من شركائنا أو أي من المديرين أو المسؤولين أو الموظفين أو الوكلاء التابعين لشركائنا المسؤولية عن الخسائر المباشرة، بما في ذلك عدم تحقيق أي أرباح أو مزايا أو فرص أو غير ذلك. لا ينبغي إعادة إنتاج المعلومات الواردة في هذه المقالة بأي شكل من الأشكال دون الحصول على موافقة صريحة من شركة إحاطة المالية. لا تعتبر المعلومات الواردة في هذه المقالة من المرسل نصيحة أو التماس لشراء أو بيع أي أوراق مالية.